

استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة:
مقاربة نقدية

The use of indicators in the study of contemporary international political phenomena: a critical approach

مسعود غزال، طالب دكتوراه¹

قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة
ghezal.messaoud@univ-ourgla.dz

قاسم حجاج، أستاذ

قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة
hkacem47@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/02/21 * تاريخ القبول: 2022/05/27 * تاريخ النشر: 2022/06/14

ملخص:

إن الأهمية النسبية للمنهج الإحصائي (المؤشرات) تعاظمت بين مناهج البحث العلمي في حقل العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة، على المستوى العالمي، كاستجابة فعالة وحتمية لتحدي السيطرة على تنامي اكتشاف ديناميكيات التركيب والتعقيد في الظواهر الإنسانية عامة وظواهر العلاقات الدولية المعاصرة تحديداً، نظراً لبروز موضوعات وفاعلين جدد من غير الدول. إن العلاقة التي تربط المؤشرات كأدوات للقياس وترتيب الدول مع ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة، تركز على التخفيف من هذا التعقيد، من خلال المساهمة في بناء تصورات وقناعات وفق التحليل الإحصائي، حيث يُفترض أن تساعد هذه المؤشرات، صناع القرار والمتخصصين، في بناء سياسات للإنذار المبكر. حيث تبنى على نتائج تلك الاستخدامات للمؤشرات افتراضات وأحكام، ما يجعل المستخدمين لها يصلون أحياناً إلى حد الاستدلال المضلل، أو الربط التعسفي والمغلوط بين معطيات ظاهرة ما ونتائجها، وفقاً لرؤيتهم للعلاقات الدولية وتأثيرها بالجهات المانحة للتمويلات.

الكلمات المفتاحية: الظواهر السياسية؛ المناهج الإحصائية؛ المؤشرات؛ العلاقات الدولية؛ هوس التصنيف.

Summary:

The relative importance of the statistical method (indicators) has grown between scientific research methods in the field of political science in general and international relations in particular, at the global level, as an effective and inevitable response to the challenge of controlling the growing discovery of the dynamics of structure and complexity in human phenomena in general and the phenomena of contemporary international relations in particular, given the emergence of topics and new actors from non-states. The relationship that links indicators as tools for measuring and arranging countries with the phenomena of contemporary international relations is based on alleviating this complexity, by contributing to building perceptions and convictions according to statistical analysis, as these indicators are supposed to help decision makers and specialists in building early warning policies. As the results of those uses of indicators are based on assumptions and judgments, which makes users of them sometimes reach the point of misleading inference, or the arbitrary and false link between the data of a phenomenon and its results, according to their vision of international relations and influenced by the donors of funds.

Keywords: political phenomena; statistical approaches; indicators; International Relations; Classification obsession.

¹ المؤلف المرسل

مقدمة:

دفع تسارع وتيرة التغير في الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، الباحثين إلى البحث عن أنجع السبل المساعدة للفهم العلمي لحالة التسارع المميزة، المصحوبة بحالة تعدد الفواعل وكثافة التفاعلات والتدفقات العبر حدودية، بفعل التواصل اللحظي عبر الوسائط الاتصالية، المولدة لأكثر قدر ممكن من الاحتمالات المختلفة لمسارات تلك الظواهر. ومما توسلوا به في سبيل تحقيق الفهم العلمي استعمال مؤشرات القياس والإحصاء، التي أفضت إلى ترتيب مختلف الفواعل الدولية الحكومية وغير الحكومية في ساحة العلاقات الدولية وما دونها. يعتبر الإحصاء ومؤشرات القياس مفاتيح مساعدة على دراسة هذه الظواهر الدولية المعولمة، مقدمة استنتاجات وتفسيرات إيجابية موضوعية، دقيقة في تمكينها الباحثين عبر أدوات الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة وأتمتة تخزين ومعالجة المعطيات والبيانات، من تذليل عملية تفكيك تعقيدات الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، وتسهيل عمليات البحث وإضفاء نوع من الرشادة العقلانية عليها. وتبين للباحثين والدارسين لهذا المجال أن هناك ترابطاً وثيقاً بين الظواهر السياسية الدولية المعاصرة والمناهج الإحصائية، من حيث التقنيات المستخدمة حيث أن النتائج المتوصل إليها لها تأثير كبير على الفاعلين في هذا الحقل، وتنامي هذا الحقل المعرفي في العلاقات الدولية أصبح جزءاً من عمليات صنع القرارات الاستراتيجية لمختلف الفواعل الدولية. وبرغم التسليم بإيجابية جدوى اللجوء إلى تكميم الظواهر الإنسانية المركبة لفهمها، إلا أن أهميتها لا تخفي حدودها التأويلية والتفسيرية، ما قد يبعد الأعمال البحثية عن تحصيل الموضوعية. ومنه تركيزنا على جدوى الاستراتيجيات البحثية المركزة على الاستخدام الواسع للمؤشرات في التأثير السلبي من حيث إفراطها في الوثوقية في اتساع مدى دقة وعقلانية نتائجها البحثية. ولأن لكل منهج بحثي ومقاربة معرفية محاسن ومآخذ، فسوف نركز هذه المقالة العلمية على المآخذ التي من الممكن أن تنجر عن استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، وتحاول في الأخير تقديم نتائج وتوصيات مساعدة على تفادي تلك الجوانب السلبية. ومنه، تسألنا التالي: "ماهي - حسب الباحثين الخبراء- الأبعاد النقدية لاستعمال المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة؟"

وللإجابة عن هذا السؤال، "نفترض أن عمليتي بناء واستخدام المؤشرات لا تخلوان من مآخذ تتعلق بعدم تجاهل نقائصها المعرفية."

وللتحقق من الصحة الكلية أو الجزئية لهذا الافتراض، سنتوسل بالمنهج الوصفي الذي تبرز أهميته في وصف الظواهر السياسية الدولية المعاصرة المركبة، باستكشاف طبيعة وسمات وخصائص كل ظاهرة، عبر تحليل معطياتها، مع تقديم تفسير كمّي وكيفي لها، متوسلاً بتعاقد مناهجي كاستخدام المؤشرات، فضلاً عن الاستعانة بالمنهج التاريخي لفهم ماضي وحاضر الظواهر الدولية، والتننبؤ بمستقبلاتها، مع التعرف على خصوصيات كل ظاهرة وتفرداها الزمكاني؛ فضلاً عن توضيح ظروف وسياقات النشأة التاريخية للمؤشرات ومعرفة الإرهاصات الفكرية، وكيف تطورت عمليات إنتاجها وبنائها، والفترة التي فيها ازدهرت وانتشرت استخداماتها، مع التوسل بالمنهج المقارن الذي يمكننا من مقارنة جوانب القوة والضعف في عملية بناء واستخدام المؤشرات. وسنعالج إشكالية البحث من خلال المحاور الأربعة التالية:

أولاً: تعريف مفاهيم أساسية

ثانياً: دراسة الظواهر السياسية الدولية من خلال المناهج الإحصائية

ثالثاً: المؤشرات كأدوات لقياس وترتيب الدول

رابعاً: مآخذ استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية

خامساً: اقتراحات لترشيد استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

خاتمة المقال: (نتائج وتوصيات)

وفيما يلي تفصيل محتوى المقال:

أولاً: تعريف مفاهيم أساسية:

تستدعي معالجة هذه الإشكالية مجموعة من المفاهيم المفتاحية يجدر تعريفها:

(1-1)- تعريف المؤشرات: هي مجموعة القياسات التي تضعها المنظمة أو المركز الإحصائي، حيث تكون نقطة الارتكاز فيها على الجوانب الأكثر أهمية وحساسية للكشف السريع عن التغير والتحول الإيجابي والسلب في الظاهرة محل المتابعة. (Parmenter. 2014.p4)

(2-1)- تعريف المقاييس: تعتبر تجميعات - بأوزان نسبية تقديرية معينة- لمؤشرات وبيانات ترتيبية، أو رقمية حول سمات وخصائص مختلف الفاعلين والوحدات، سواء في الماضي أو الحاضر، أو حتى التوقعات المستقبلية لها. (معوض، 2016، ص5)

(3-1)- الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: هي تلك الظواهر التي تصدر عن دولة أو مجموعة من الدول أو جهة غير حكومية أو منظمات دولية في المجتمع الدولي (التنمية، حقوق الإنسان، الإرهاب، الهجرة، النزاعات...)، تتسم بأنها أحداث مميزة عن تلك التي كانت في السنوات الماضية، نظرا لبروز فاعلين جدد من غير الدول، ولبروز أهمية موضوعات جديدة تحدث تحولا في النظام الدولي المعاصر تحت تأثير قوى الاعتماد المتبادل المعقد. ويكون الهدف من وراء هذه العلاقات بالدرجة الأولى هو المحافظة على كيانها الدولي، وفق محاولاتها لتحقيق مصالحها الحيوية والمحافظة عليها. (عبد الفتاح، 2015، ص13).

ثانيا: دراسة الظواهر السياسية الدولية من خلال المناهج الإحصائية

(1-2)- أهمية استعمال مناهج البحث

يشتمل العلم على معرفة منهجية ذات صبغة عامة، ويمكن التأكد من صحتها، من هنا تنبع أهمية دراسة المناهج التي تزود الباحث بالوسائل الفنية، ذلك أنها تمكنه من التأكد من سلامة الأسس التي تقوم عليها المعرفة. بعبارة أخرى يجب توفر ثلاثة شروط قبل أن نضفي على المعرفة شرف التسمية بأنها علم، وهي:

(أ)- إمكانية التحقق من صحة المعرفة.

(ب)- توفر المنهجية الملائمة.

(ج)- الوصول إلى قدر أكبر ممكن من الشمول والعمومية. (قنصوة، 2007، ص287)

وتأتي دراسة مناهج وطرق البحث العلمي في علم السياسة، للإسهام في عملية بناء العقل العلمي الإنساني، عبر محاولة لإعادة صياغة التصور حول طبيعة وخصائص البحث العلمي في الدراسات الاجتماعية، بهدف:

(أ)- تقريب الاهتمامات العلمية من المستوى الرفيع.

(ب)- البحث في موضوع جديد لم يسبق لأحد البحث فيه، واستخراج أحكام جديدة له.

(ج)- الاهتمام الخاص في تطوير العلوم الاجتماعية وتقنيات البحث العلمي.

(د)- توفير "البيئة البحثية" المطلوبة، على صعيد الدراسات الأولية والدراسات العليا. (العلوي، 2012، ص ج).

إن معظم العلماء والباحثين السياسيين وطلاب العلاقات الدولية يعون ضخامة ميدان دراستهم وتعتقد، كما أنهم يدركون أنه وعلى الرغم من الوصفات العديدة لعلاج المشكلات العالمية، فإن الوصول إلى حل دائم لمشكلات الصراع والحرب ليس أمرا سهلا. (بكار، 2003، ص 63-92).

الهدف الذي يرمي إليه البحث في العلاقات الدولية، هو اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف والعلاقات المتبادلة والعلاقات السببية، انطلاقا من الحقائق الفردية إلى الحقائق العامة، ومن المعرفة المبنية على حقائق متفرقة إلى معرفة أرقى للارتباطات القائمة بينها؛ باستعمال مناهج البحث التي هي الشكل العام لعملية المعرفة؛ من خلالها يظهر أسلوب الباحث في الوصول إلى حقائق الأشياء المحيطة به في الطبيعة والمجتمع؛ من خلال مجموعة من الإجراءات الذهنية والواقعية التي يستخدمها لهذا الغرض. إن استعمال مناهج دراسة العلاقات الدولية بعيدا عن إدراك مرحلة تكوين القوانين العلمية، يستهدف إجمالا فهم الواقع الدولي؛ أي الوقوف على مغزى الأحداث الدولية، كما يهدف أيضا استعمال المناهج في العلاقات الدولية إلى تفسير الظواهر السياسية الدولية، عن طريق جمع رصيد كبير من معطيات الواقع الدولي. (ربيع، 1987، ص 279)

وبما أن العلاقات بين الدول متغيرة وغير مستقرة وتتأثر بظروف كثيرة، لأن ثمة ديناميكية كبيرة في المتغيرات الطارئة والمتوقعة، المدركة وغير المدركة، خاصة حين صار عالمنا أكثر تداخلا وتعقيدا، فإن العوامل المؤثرة ذاتها تتغير تبعا للارتباط الوثيق بينهما؛ ما دفع الباحثين والدارسين للاعتماد والاستفادة المندمجة من مناهج عدة تقليدية ومعاصرة، وعبر تخصصية، تماشيا والتغيرات المتسارعة، والثورة المعرفية المتواصلة، وظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية. (حسين، 2010، ص42-43) فمادة العلاقات الدولية لا تهتم بالسرد التاريخي لوطن ما أو منطقة أو شخصية أيا كان حجمها وقدرها، وإنما تهتم بدراسة العلاقات الدولية وما تفرزه من مشكلات وقضايا تؤرق المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية والإقليمية ودورها الفعال في هذه المشكلات، فهي مرآة تعكس واقع العالم المعاصر لتيسير عملية التنبؤ بمستقبل الصراعات الدولية وحل المشكلات قبل تأزمها، فالتوصل لحل الأزمات الدولية ليس بالأمر الهين. (الصباغ، 2014، ص02)

(2-2)- الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

تعتبر الظاهرة السياسية ظاهرة مركزية في حياة الناس على اختلاف مشاغلهم ومداركهم، وبالتالي لدى المجتمعات الإنسانية، وتحل مكانة كبيرة في العلاقات الدولية فكريا وجدليا، فتفرز للعالم آراء مختلفة يتوافقون ويختلفون بسببها، ذلك أنها تتعلق بإنفاذ القرارات والتدابير المتحكمة في شؤون العامة، سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا، وبهذا فهي تمس مختلف شؤون حياة الأفراد لأنها ترتبط بمصالحهم ووجودهم المادي والمعنوي، من أمن الإنسان إلى حقوقه وحرياته. فالظواهر السياسية الدولية المعاصرة هي تلك الظواهر التي تصدر عن تفاعلات مادية ومعنوية بين حكومات الدول وبين المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والقارية والدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والشركات الكوكبية المتعدية الجنسيات والشخصيات الكوسموبوليتية والجماعات ما تحت الوطنية كالأقليات وجماعات المصالح. وهي تفاعلات دولية وفوق دولية وتحت دولية، متميزة عن أحداث كانت تحصل في العقود والقرون الماضية، نظرا لبروز فاعلين جدد من غير الدول، ولبروز أهمية موضوعات جديدة تُحدث تحولا في النظام الدولي المعاصر تحت تأثير قوى الاعتماد المتبادل المعقد، ويكون الهدف من وراء هذه العلاقات بالدرجة الأولى هو المحافظة على وجودها وتحقيق مصالحها الحيوية والمحافظة عليها.

فلقد اقتضت هذه الأوضاع الدولية المتطورة، النظر المعرفي والمنهجي للعالم من خلال المنظور الكلاني/Holist Approach، ما يقتضي النظر إليه وتحليل ظواهره لا باعتباره وحدات بل باعتباره نظاما من التفاعلات التي يقوم فيها فاعلون آخرون من غير الدول بدور مهم حول موضوعات سياسية واقتصادية جديدة، تخلق عمليات جديدة تتجه بالنظام نحو نوع من التعاون والتكيف وليس نحو العنف والصراع فقط ودائما، هذا ما أكسبها طبيعة المعاصرة، وعادة ما تكون هذه الأحداث غير عادية، تحتاج إلى المراقبة والرصد لتحديد معالمها. (عبد الفتاح، 2015، ص13) ومن بين القضايا التي تندرج ضمن هذا السياق (التنمية، الإرهاب، حقوق الانسان، الهجرة، مكانة الدولة، السيادة الدولية، مفهوم الحرب، مفهوم الأمن القومي...) حيث تبرز مميزات الظاهرة السياسية الدولية فيما يلي:

- (أ)- كثيرة التغيرات بحيث يصعب إعطاء قوانين عامة عنها.
- (ب)- يصعب التنبؤ بمسار الظاهرة السياسية الدولية المعاصرة.
- (ج)- تختلف الظاهرة السياسية الدولية من فترة لأخرى ومن مجتمع لآخر.
- (د)- التغيرات التي تحدث داخل الظاهرة، ينتابها التعقد من حيث التطور. (عبد الحي، 2016، ص38-

(41)

ومع تسارع التطور العلمي والتكنولوجي، لم يقتصر تفاعل حقل العلاقات الدولية مع العلوم الأخرى على العلوم الاجتماعية، إذ سرعان ما بدأ التداخل والتفاعل بين حقل العلاقات الدولية والعلوم الطبيعية، وليس أدل على ذلك استحواذ الجوانب الفنية على مساحات كبيرة من المفاوضات في الاتفاق النووي الإيراني على حساب الجوانب السياسية والقانونية. (قرني، 2016) وتحليل الظواهر السياسية الدولية المعاصرة ينبغي

الرجوع لعوامل كثيرة اقتصادية، استراتيجية، ثقافية، اجتماعية، ولا ينبغي الاقتصار على عامل واحد في التحليل والتفسير مهما كانت أهميته ويرجع ذلك لاعتبارين:

(أ)- تعقد ظواهر العلاقات الدولية وتشابك أبعادها.

(ب)- كلما تعددت النوافذ التي تتناول ظواهر العلاقات الدولية، كلما كان الفهم والتحليل أقرب إلى الحقيقة الواقعة أو الحادثة السياسية. (سلمان، 2016)

ثالثاً: المؤشرات كأدوات لقياس وترتيب الدول

1-3- الحاجة التنموية إلى إنتاج المؤشرات

تعتبر المؤشرات أحد عناصر القوة الناعمة. كما يعتقد أن دور القوة الناعمة هو التأثير على ميول الدول والرأي العام من خلال الجذب والإقناع، ويظن بأن هذه الطريقة هي المتبعة لدى الدول الديمقراطية خلافاً لسياسة الإكراه المتبعة في الدول الديكتاتورية في نظام حكمها، وهكذا يصبح استخدام القوة الناعمة سياسة يومية للبلدان والنتيجة المتوقعة على صعيد السياسة الدولية أن تظهر البلدان الأخرى الاحترام والتقدير لها، ويصل ذلك إلى مستوى يؤدي إلى اتباع باقي الدول لهذه الدولة التي تستخدم القوة الناعمة بالجذب والتحييب، ونتيجة لذلك يدرك الآخرون أن استخدام الجاذبية هو الأمثل. (Laurence.2017. p69-74)

إن إعطاء الدول ترتيباً معيناً بناءً على المؤشرات المختلفة للقوة والمكانة، غالباً ما يساعد كبار رجال الأعمال ورجال السياسة وموظفي المنظمات العالمية وقادة الرأي العام كالصحفيين والخبراء والباحثين العلميين فضلاً عن السواح والمهاجرين والعمال في دراسة فرصهم في بلد ما، ويمكّنهم من اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ودراسة فرص تعاونهم أو عدائهم أو استثماراتهم وتعلمهم وعملهم وإقامتهم في هذا البلد أو ذاك بناءً على ترتيب الدولة في المؤشرات السنوية الصادرة. كما أن ترتيب الدول يعد معياراً أساسياً في دول العالم النامي لتحديد مقدار المساعدات أو القروض التي ستحصل عليها هذه البلاد من الجهات المعنية، وهذه المعلومات تمكن صانعي القرارات والسياسات من تحسين خططهم الاقتصادية والسياسية والحفاظ على الاستقرار المالي. (بلعوي، 2018، ص20)

تؤدي المؤشرات دوراً مؤثراً متصاعداً في توجيه تفاعلات السياسات الدولية، وهذا ما لا يدع مجالاً للشك في أن القوة الناعمة التي تستعملها المؤشرات، لها أغراضها وتوجهاتها. فكثيراً ما تُثار شكوك حول مدى شفافية الجهات المصدرة للمؤشرات، فضلاً عما تحمله من نتائج عن مصدرها فكرياً وأجندة وتمويل. فحتى لو بدت المؤشرات تصنيفاً وترتيباً نظرياً، غير ملزمة من حيث نتائجها، فإنها عملياً تتحول إلى قوة مؤثرة مع ارتباطها بالتفاعلات الدولية، فأى مؤشر - مهما تكن القضية موضع المعالجة - يستهدف في الأخير تحديد مدى توافق الأداء أو السلوك في هذه الظواهر مع المعايير الموضوعية في المؤشر، أي يحمل في طياته رسالة تقييمية تتجلى عند ربط نتائج الترتيب والتصنيف بسياسات الدول في المنح والمنع. (حنفي، 2016، ص04)

مما سبق، تتبين أهمية وجدوى المؤشرات في تجويد نوعية الدراسات العلمية ومنها دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة مسألة تثبتتها الدراسات المسحية والتحليل المضمونة للمقالات والإصدارات العلمية الصادرة وطنياً وعالمياً. وهي ذاتها، التي تتوقف عند الإشكاليات المعرفية والمشكلات الإجرائية التي ترافق استخدام المؤشرات في البرهنة العلمية.

رابعاً: إشكاليات ومشكلات استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية

1-4- إشكاليات في بنية المؤشرات

تعتبر الأرقام حجر الأساس للمعرفة العلمية الدقيقة، لأنها تبدو خالية من الأحكام المعيارية ولأنها تمنح ميزة الحيادية والموضوعية؛ فهي تعتبر ذات ميزة تفسيرية مدققة لعمليات الوصف والمقارنة والتنقيب، هي تجسد افتراضات نظرية حول ما يجب حسابه، وكيفية فهم الواقع المادي، وكيف يساهم القياس الكمي في المعرفة المنهجية حول العالم. (Sally, 2011, p08)

وبرغم أهمية الأغراض العلمية والمعرفية التي تنطوي عليها المؤشرات ومقاييس الأداء ونتائجها، لاسيما على صعيد دفع الفاعلين في المجتمع العالمي إلى بناء سياسات للإنذار المبكر، كما في حالات الصراع والكوارث، فإنها بالمقابل تطرح مستويات مرتبطة بالإشكاليات البحثية والتأثيرات السياسية مثل: (أ)- أن طبيعة المقياس كأداة كمية تكتنفها إشكاليات نظرية وفنية، كمدى كفاية وصدق وجودة المعلومات والبيانات، وما إذا كان المفهوم الإجرائي الذي تقاس به الظاهرة ينطوي على إحاطة شاملة بالعوامل المختلفة المتسببة فيها أم لا ؛ إضافة إلى مدى كفاءة منهجية بناء الأوزان النسبية للمؤشرات الفرعية داخل المقياس، وطبيعة أساليب القياس الإحصائي، ومدى الشفافية لدى الجهة المصدرة للمقياس. (ب)- التأثيرات التي تنشأ عن نتائج المقياس في ترتيب وتصنيف الفاعلين، حيث باتت تخضع للتوظيف السياسي وتعكس خلل موازين القوى والضعف في التفاعلات الدولية، حيث تستخدمها بعض القوى الكبرى، والمؤسسات العالمية لتبرير سياسات معينة، أو الضغط على الدول لتعديل سياساتها تجاه قضايا عالمية مثل التنمية والفساد والديمقراطية. (حنفي، 2016، ص36)

(2-4)- تزايد حالة اللايقين الدولي وضعف الضمان التوقعي

لا يمكن بالنسبة لمؤشرات القياس التي تعتمد على الأساليب والطرائق الرياضية والإحصائية واستعمال البيانات من الماضي، وتبني على أساسها التوقعات للمستقبل، أن تضمن دقة احتمالية حدوث ما سيحدث لا حقا بنسبة 100%. إذ أن افتراض أن مسار تغيرات الظاهرة الدولية المعاصرة التي جرت في الماضي مثلاً، ستعرف ثباتاً في إيقاع حركتها المستقبلية واتجاهها، سيُنتج إسقاطاً (Projection) غير دقيق، لأنه يفترض ثبات متغيرات الظاهرة وهو أمر لا يمكن الاطمئنان له. (عبد الحى، 2016، ص36)؛ وهذه من نقائص استخدام تقنية الإسقاط من دون تعاضد مع تقنيات أخرى في استشراف مستقبلات الظواهر الدولية.

(3-4)- فقدان البوصلة

عندما تكثر الخيارات تزداد البلبلة، يعتقد البعض أنه كلما زاد عدد المؤشرات التي يمكن استخدامها، كان تقييم الظواهر السياسية الدولية أكثر دقة، لكن هناك من يرى عكس ذلك فقد تتضارب المؤشرات وتتناقض، وتخلق حيرة حتى لدى أكثر المؤسسات احترافية، علاوة على ذلك ولكي يكون الباحث قادراً على اختيار المؤشر المناسب، يجب أن يتحلى بقدر مناسب من المعرفة والخبرة البحثية. (حجاج، 2016، ص60)

(4-4)- تعذر التفسير الذاتي للحقائق

لا تقوم المؤشرات التي تعتمد على المعادلات والحسابات الرياضية بذاتها بحساب التغيرات وتقديرها وتفسيرها، وإنما لابد من باحث متحكم في انتقاء معطياتها ومقارنة ووصف وتفسير مدلولاتها. فالمؤشرات تفتقد للإدراك الذاتي للحقائق، وذلك يتوفر لدى بعض الباحثين والعلماء والمفكرين أصحاب الخبرة، حيث أن الشعور الغريزي في بعض الأحيان يكون السبيل الوحيد لرؤية سليمة للحدث والتنبؤ بما ستؤول إليه الأمور، هذا ما يعني أن العامل البشري قد يخدم المؤشرات في ظل ظروف معينة، وأن الخبرة والاطلاع الدائمان يلعبان دوراً بارزاً في النجاح. (حنفي، 2016، ص36)

إن استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة قد يصطدم بالمعنى الحقيقي للمؤشر، وما يحمله من مفاهيم مقصودة أو غير مقصودة، ذلك أن التعريفات المتداولة للمؤشرات لا تخلو من تحيزات لغوية أو ثقافية أو حقوقية صريحة أو ضمنية، مدركة أو غير مدركة، تسهم في إحداث جدل فكري وعلمي حول مدى عالمية المؤشرات. (حجاج، 2016، ص60)

كمثال على ذلك فإن من بين الانتقادات الموجهة لمؤشر الإرهاب العالمي، أن القراءة النقدية له تشير إلى بعض التناقضات، وعدم الموضوعية، إذ يطرح تعميمات غير سليمة، وربطاً تعسفياً بين متغيرات لا صلة بينها فيما يخص الظاهرة الإرهابية، سواء من حيث مسبباتها، أو من حيث كيفية التعامل معها، وهو ما يطرح شكوكاً حول مدى كفاءة هذا المؤشر بالأساس، في قياس ظاهرة معقدة ومتداخلة مثل الإرهاب. (شادي، 2016، ص16)

(5-4)- تحول نتائج المقاييس إلى سلطة تقييم

فحتى لو بدت المقاييس نظرياً غير ملزمة من حيث نتائجها، فإنها عملياً تتحول إلى قوة مؤثرة مع ارتباطها بالتفاعلات الدولية، فأى مقياس -مهما تكن القضية موضع المعالجة- يستهدف في الأخير تحديد مدى توافق الأداء أو السلوك في هذه الظواهر مع المعايير الموضوعية في المؤشر، أي يحمل في طياته رسالة تقييمية تتجلى عند ربط نتائج الترتيب والتصنيف بسياسات الدول في المنع والمنح؛ فيظهر المنح عندما يسعى الفاعلون محل التقييم، إلى تعديل سلوكهم أو سياساتهم تجاه القضية موضع القياس، كي يحسنوا مراتبهم وتصنيفاتهم، كما الحال في بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعطي رسالة غير مباشرة بأن الدولة قابلة لزيادة الاستثمارات مثلاً أو سياسة المعونة الأجنبية، أما المنع فيتجلى عند رفض الدولة للمقياس، أو عدم السعي لرفع مرتبتها، فتصبح حينئذٍ منبوذة وموصومة ومعاقبة ولو رمزياً في التفاعلات السياسية الدولية، كأن توصف بالفاشلة أو الفاسدة أو الاستبدادية، أو يصل الأمر إلى وضعها ضمن القائمة السوداء التي تتاجر في البشر أو تنتهك حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق يبدو "مؤشر الحرية العالمي" معقداً وقابلاً للطعن والنقد، وهذا ما يحدث في العادة للتقييم الذي يخضع للاجتهادات والقياس، حيث يظل نسبياً. والأسئلة المرجعية "حجر الزاوية" للمقيمين والخبراء قد يُنظر لها بأنها غير حيادية، ولكن وبكل الأحوال يبقى هذا المؤشر الأهم والأكثر استدامة منذ عقود.

فعقب صدور "مؤشر الحرية العالمي" الذي تُطلقه "فريدم هاوس" كل عام، يتعرض في العادة إلى انتقادات حكومية شديدة وتكذيب لاستنتاجاته وتصنيفاته، وتسعى كثير من الحكومات خاصة في العالم العربي إلى التشكيك بمصداقيته، وتذهب إلى تنفيذ منهجيته والتعرض لحياديته؛ ورغم هذا الهجوم الصارخ ظل هذا المؤشر مقلداً لأكثر الدول استبداداً، تترقبه بحذر، وتتمنى أن تكون الانتقادات الموجهة لها أقل حدة.

ولعل إدراك الدولة لما أحدثته المقاييس من تأثيرات سياسية واقتصادية، يجعل بعضها تتخذ وضعية المقاومة لها، فعلى سبيل المثال تبنى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سياسة مماثلة، فقام بتهديد مؤسسات التصنيف الائتماني بطردها من تركيا، وإيقاف التعاون معها، أو تمويل أنشطتها بخصوص دولته، وذلك حال تخفيض التصنيف لدولته بالتركيز على الاضطرابات السياسية فيها منذ 2013، بحسبان أن ذلك يمثل انحيازاً سياسياً من هذه المؤسسات.

في الوقت نفسه، استطاعت القوى الغربية، خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، توظيف تقارير التنمية الإنسانية العربية لدعم ضغوطها السياسية على الدول العربية، بينما تولي هذه الأخيرة اهتماماً لما طرحته هذه التقارير من معضلات سياسية واقتصادية واجتماعية، فكانت لاحقاً البيئة المحفزة على إسقاط بعض الأنظمة العربية في عام 2011، ولعل ذلك طرح معضلة التباين بين قدرة المقاييس على التوصيف والتفسير والتقييم، لكنها تفشل عند التنبؤ بمآلات الظواهر التي تقيسها، كما هو الحال في الثورات العربية، أو الأزمات الاقتصادية الكبرى، كما حدث في اليونان، أو حتى ما يعصف بالمنطقة العربية من حروب وصراعات أهلية أعقبت الثورات. (حنفي، 2016، ص04)

بالرغم من أن هناك إمكانية تطبيق قواعد الحوكمة والمساءلة على الجهات المعدة للمقاييس والسعي لتطويرها، إلا أن هناك صعوبات في محاولة فرض مراجعات على المقاييس، ومهما كانت الضغوط على الجهات المعدة للمقاييس للتأثير عليها، إلا أنها قادرة على تبني استراتيجيات مضادة لفرض رؤاها ومعاييرها بصورة أو بأخرى. (معوض، 2016، ص09)

4-6- مشكلة التحيزات الأيديولوجية وعلاقتها بنسبية استقلالية التمويل

إن الإفراط في استخدام المؤشرات أو عدم استخدامها، يتأثر إلى حد كبير بعمليات الاتصال واختيار البيانات ومعالجتها، في حين أن سوء استخدامها يرتبط أكثر بتفسير المؤشرات من قبل المستخدمين. فمؤشرات الاستدامة مثلاً كثيراً ما تكون معرضة بشكل خاص للتفسيرات غير المتوافقة. (Lyytimaki, 2020, p10) ويتأثر الإفراط في استخدام المؤشر بشدة بالتفضيلات الشخصية والإجراءات الروتينية والترتيبات التنظيمية والممارسات المؤسسية لاسترجاع المعلومات واستخدام المعرفة. على سبيل المثال، المؤشرات التي يتم استخدامها بشكل واسع والمتاحة في عدة أماكن، مثل الناتج المحلي الإجمالي أو معدل التوظيف، تواجه خطر تقديم قيمة قليلة كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، ويخضع الإفراط في استخدام المؤشرات جزئياً لعوامل

خارج ممارسات عمل المؤشرات. كما أن نقص المعلومات يخلق خطرًا يتمثل في استبعاد بعض الموضوعات من النقاش المجتمعي. إذ أن احتياجات المعرفة الناشئة عن التغيرات السريعة أو غير المتوقعة في البيئة المادية أو الاجتماعية تتحدى أيضًا قدرة أنظمة المؤشرات على تغطية جميع القضايا ذات الصلة. (Lyytimaki, 2020, 04)

كما تتمثل إحدى أبرز المشكلات على هذا المستوى في التوظيف السياسي للمقياس والانحيازات الأيديولوجية فيها، وهو ما يمد جذوره عادة على المراحل الأولى لإعداد المقاييس ابتداءً، حيث قد تتأثر مختلف المراحل بالتوجهات الأيديولوجية، والمصالح السياسية لجهات التمويل والدعم، فضلاً عن تأثيرات الانتماءات الأيديولوجية للمشاركين في إعداد المقياس أنفسهم، والتي يصعب تحييدها في كثير من الأحيان.

فمثلاً تشير الدراسات إلى انحياز غالبية مقاييس التنمية إلى المنظور الليبرالي الجديد على حساب الاتجاهات والمنظورات الأخرى، وهو ما يظهر كذلك في الكثير من مؤشرات الحريات الأكثر تركيزاً على الحقوق والحريات السياسية، مقارنة بإغفال الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية، بل إن توظيف المقاييس في حد ذاتها، كتقنية معرفية للتأثير، يمثل تطبيقاً للأيديولوجية الليبرالية الجديدة، حيث ممارسة القوة عن بعد، وتخفيف الأعباء عن الجهة الحاكمة، وإلقاء المسؤولية على المحكومين. (معوض، 2016، ص10)

تُقر إدارة منظمة "بيت الحرية" أنها تحصل على تمويلها من الحكومة الأمريكية كما تحصل على تبرعات شخصية من أفراد دون أن تُفصح عن هويتهم، وتشارك مع "العفو الدولية" و"هيومان رايتس ووتش" في نقطة انعدام الشفافية في الإعلان عن لائحة ممولّيها من الأفراد، كما لا تخضع أنشطة فروعها إلى رقابة الدول التي تعمل بها. وبمجرد متابعة لمختلف الهيئات التي تقدم تمويلاً لمنظمة "بيت الحرية" على سبيل المثال، يتبين أن معظم الاعتمادات المالية التي حصلت عليها المنظمة، جاءت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى عدم إعلانها عن لائحة ممولّيها من الأفراد، وهو مما لا يدع مجالاً للشك أن الخط الأساسي ومسار المنظمة، إن لم يقل أنه يتلقى أوامر وقرارات من الولايات المتحدة، فهو لا يتعارض مع سياساتها ومبادئها، ذلك أن بعض النقاد اتهم تقارير ومؤشرات بيت الحرية بالتحيز أو تعزيز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج. وهو ما يفسر رد فعل فرع الولايات المتحدة لمنظمة الشفافية الدولية السلبى، والذي لم يبد ولم يعلق على أية قضية فساد حصلت في الولايات المتحدة في كل إصدارات منظمة بيت الحرية "فريدوم هاوس"، بالرغم من أن هدف المنظمة هو أن تكون محايدة، وتقوم بعمل ائتلافات لمحاربة الفساد.

كما تُتهم المنظمة بضلوعها في ثورات أوربا الشرقية ذات الصلة بالمخابرات الأمريكية، على غرار الثورة البرتغالية في أكرانيا، أو الوردية في جورجيا، كما ويربطها العديد من النقاد بما جرى في الوطن العربي من اضطرابات فيما سمي بالربيع العربي خاصة في مصر واليمن. وهو ما قد يدخل في إطار القوة الناعمة التي تمارسها الولايات المتحدة، فالقوة الناعمة سر نجاح السياسة الدولية، وكما يرى جوزيف ناي فإن قوة الولايات المتحدة تكمن في قوة تأثيرها على قنوات الآخرين وجذبهم نحو تبني أساليبها واعتقاداتها والاعتراف بها. (ناي، 2007، ص27)

كما أنه وبالرغم من أن "مؤشر السلام العالمي" يصدر عن "معهد الاقتصاد والسلام"، منظمة خيرية، معفاة من الضرائب، إلا أنه يتعرض للانتقاد لكون الخط التأسيسي أو الرؤية العامة، يقوم على رسمها وتحديد شخصيات وجهات ممولة، تحاكي تفضيلاتهم القيمية والمصالحية المؤثرة بشكل ضمني، توجهات وقرارات المنظمة المنتجة للمؤشرات المرتبطة بها، وهي في الغالب منتمة للعالم الأنجلوساكسوني المتميز في الغالب بتفضيلاته الليبرالية الأرثوذكسية بالنسبة لعلاقة الحكومة بالسوق وعلاقة الإثنين بفاعلي المجتمع المدني وعالم الإعلام.

ومنه، فإن عملية بناء المؤشرات واستخدامها في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، لا يمكن بأي حال تجاهل تبعيتها لجهات ممولة ذات دوافع وأهداف تختلف في تقيدتها بقيم العدالة والانصاف والحرية والمساواة في الكرامة الإنسانية والعالمية. (حجاج، 2016، ص59)

4-7- خطورة تحول المقاييس إلى ما يشبه مسلمات فكرية

إن هالة الرشادة والدقة العلمية التي تُصَفَى على المؤشرات والمقاييس، تحوّل نتائجها في ترتيب وتصنيف الفاعلين إلى ما يشبه مسلمات أو يقينيات يتم استخدامها أحيانا دون إدراك للسياقات المصدرة لها في خطابات السياسيين، وتقارير منظمات المجتمع المدني، وتحليلات مراكز الفكر والدراسات. حيث تبنى على نتائج تلك المقاييس افتراضات وأحكاما مطلقة، وعلاقات سببية لتفسير الأحداث حتمية، وتوقعات لاتجاهات الظواهر حول العالم، برغم الافتراضات والأحكام النسبية التي قد تشوب بعض المقاييس، ما يجعلها تصل في بعض الأحيان إلى حد استخدامها كأداة للاستدلال المضلل، والربط التعسفي والمغلوط بين معطيات ظاهرة ما ونتائجها، متجاهلة وجود قدر نسبي من عدم الشفافية والتلاعب بعمليات الترتيب والتصنيف من الجهة المصدرة للمقياس. فعلى سبيل المثال فإن مؤشرات "مدركات الفساد" و"الإرهاب العالمي" وما تطرح من إشكاليات من قبيل عدم دقة أو شمول النظرة في بعض العلاقات السببية في تفسير الظواهر، كارتباط مكافحة الفساد بزيادة معدل النمو الاقتصادي، أو الربط بين الفقر والإرهاب، أو حتى معضلة الأوزان النسبية للعوامل المؤثرة في فشل الدولة، مثل (أي السببين أكثر وزنا وتأثيرا في هذا الفشل: الاستبداد أم خروج مناطق جغرافية من تحت سيطرة الدولة)، تعتبر نتائجها خطيرة على صناع السياسات إذا ما تحولت إلى مسلمات تدرج ضمن مدخلات صنع تلك السياسات العامة. (حنفي، 2016، ص04)

4-8- على مستوى الآثار والنواتج

تركز أغلب الأدبيات على المخاطر المتعلقة بمعالجة البيانات واختيار المؤشرات، بينما يكون اهتمام العلماء أقل بالنسبة للمخاطر المحتملة المتعلقة بمرحلة الاستخدام الفعلي للمؤشرات (Lyytimaki, 2020, p10). كما أن هناك مشكلات أخرى قد تكون أكثر خطورة على مستوى الآثار والنواتج، فإنتاج المقاييس والترويج لها، وتوظيفها يقوم على افتراض أساسي، مفاده أن استخدامها في عمليات صنع القرار من شأنه أن يزيد من رشادتها وكفاءتها، ويطور من أدائها.

ورغم صدق هذا التحليل في بعض الحالات، فإن العديد من الدراسات أكدت عدم كفاية مقاييس الأداء وحدها لمعالجة المشكلات المختلفة، في عمليات صنع القرار والمؤسسات (مثل ضعف الموارد، أو عدم السيطرة عليها، والفساد، وضعف التحفيز وغيرها...)؛ بل كشفت الدراسات كذلك عن إمكانية أن يؤدي الاعتماد على المقاييس إلى نتائج وتأثيرات سلبية، ليس فقط نتيجة عدم دقة المقاييس، أو انحيازها في رصد مشكلات الواقع، أو التوظيف المنحاز لها، وإنما أيضا نتيجة بعض التأثيرات أو التداعيات غير المقصودة على توظيف المقاييس حتى حال افتراض حيادها وسلامتها فنيا. (معوض، 2016، ص10)

4-9- التداعيات غير المقصودة لاستعمال المقاييس

خلال العقود الثلاثة الأخيرة (1990-2020) استحوذت المؤشرات والمقاييس على إدراكات الفاعل الاجتماعي في معظم مستويات الدول المعاصرة، فأنتجت ما يسمى بـ "هوس التصنيف/ Ranking Obsession"، والتبني الزائد له، وصولا إلى أن يصبح الشغل الأساسي لصناع القرار والمختصين هو تصميم سياسات تستهدف بالأساس تحسين الترتيب على المقاييس / Ranking Seeking أكثر من التركيز على تحديد الأولويات، حسب ضغوط واحتياجات الواقع ومتطلبات تحسين الأداء الفعلي فيه، وتزايد التأثيرات السلبية لهذا الاستحواذ في عمليات صنع القرار إذا تم افتراض أن المشكلة كانت مقتصرة فقط في غياب وجود المقاييس أو المعلومات التي توفرها، وإذا كان الاعتماد على مؤشرات ومقاييس لأعراض الأزمات أكثر منها لأسبابها، بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن تجاهل ما يتطلبه التوظيف الناجح للمقاييس، ابتداء من توافر الموارد والسيطرة عليها، أو القدرة على توظيفها من أجل تحقيق النواتج المنشودة، إذ يصبح تبني المقاييس في مثل هذه الحالات تعجيزيا وليس فقط شكليا أكثر منه إصلاحيا.

كما تتزايد التأثيرات السلبية لاستحواذ المقاييس نتيجة ما تكشفه بعض الدراسات من وجود ميل إلى تغليب توظيفها كآليات لمنح الثواب وتسليط العقاب، أكثر من تحديد المشكلات، وتخصيص الموارد لمعالجتها، أي تغليب جانب المساءلة عادة على الاهتمام بتعزيز القدرات، فضلا عن التأثيرات السلبية لـ "التنميط" الذي تقوم

عليه المقاييس في "تقييد" أو "كبح" الأداء، وتقليل الحماس والدافعية، وأحياناً الانتماء إلى المؤسسات. (معوض، 2016، ص10)

4-10- الهيمنة الغربية على إنتاج المؤشرات وترويجها

حيث أن إنتاج المقاييس والترويج لها عالمياً ارتبط بهيمنة بعض النماذج الفكرية والسياسية الغربية على إدراكات فئات هامة من المنتسبين في العوالم غير الغربية إلى المجتمعات الأكاديمية والمنظمات المدنية والنخب الحكومية، وانعكس ذلك تحديداً في مسألة بناء المفهوم الإجرائي الذي تقاس به الظواهر، إذ عادة ما يستند واضعو المقاييس إلى رؤاهم، وقيمهم، وتصوراتهم عن النموذج المثالي، أو المفترض أن تكون عليه الظواهر محل القياس، وهو الأمر الذي ربما يحمل في طياته انحيازاً، وتنميطاً قد لا يمكن في بعض الأحيان من فهم دواخل وخصوصيات الظواهر ذاتها، كأن يضع "مؤشر الدولة الفاشلة" أو مؤشر الحوكمة" مثلاً، السويد وإفريقيا الوسطى ضمن سياق مقارن في مدى قدرة الدولة على الوفاء بوظائفها، ورغم التباينات الحادة في تطور فكرة الدولة، وذاتها ووظائفها في البلدين ؛ علماً أن متطلبات مؤشرات التنمية الاقتصادية الصناعية والتنمية البشرية والحوكمة الراشدة والتنمية المستدامة لم تكن أبداً ضمن المعايير المطلوبة سابقاً خلال الثورة الصناعية الأولى والثانية، ومنه يصبح إخضاع دول صناعية كلاسيكية لنفس معايير ومقاييس وموازن وقوانين تنمية الدول النامية المستقلة حديثاً والمتحركة ضمن سياقات تقسيم دولي للعمل ومنظومات ومؤسسات قانونية مالية ونقدية وتكنولوجية دولية من صنع الأولى.

إن ما يعمق معضلة تأثيرات الهيمنة الغربية على المقاييس أن المناطق الأخرى في العالم، ومنها المنطقة العربية تتعامل معها بمنطق الاستهلاك البحثي، والتبعية الفكرية، دون إنكار وجود مجهودات لبناء مؤشرات وطنية، ولكنها كانت على الأغلب محدودة التأثير، أو مجرد استنساخ لمؤشرات عالمية بغرض التمويل الغربي، مما يؤدي إلى سيادة الرؤية الأحادية الغربية في فهم الظواهر ومعالجتها. (حنفي، 2016، ص04) فعلى سبيل المثال درس خبراء "تقرير التنمية الانسانية العربية" الذي بدأ في الصدور منذ عام 2002، إشكالية هيمنة الرؤية الغربية في النظر لقضايا التنمية، فبين أن هناك صعوداً لقضايا على حساب أخرى، قد تكون أكثر تأثيراً في الواقع العربي. بل ما يلفت النظر في مؤشر الإرهاب العالمي عدم اقترابه من الممارسات الإرهابية للمستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو الأمر الذي يطرح معضلة الانحياز الغربي، وهيمنة الأجندات السياسية على المؤشرات العالمية. ذلك الأمر تكرر أيضاً، وإن كان في مجال آخر، عندما تعرض أحد تقارير التنمية الانسانية العربية لضغوط من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لأنه تضمن انتقادات للغزو الأمريكي للعراق، والانتهاكات الإسرائيلية. (حنفي، 2016، ص04)

4-11- التلاعب بالمؤشرات ونتائجها

استمرارية تبني المقاييس لفترة ممتدة نسبياً يؤدي إلى التلاعب بها على نحو يفضي إلى فسادها، بل وتشويه فهم وتحليل ومعالجة الظواهر المقاسة. وفي هذا الصدد، تشير بعض الدراسات إلى ما يعرف بـ "قانون كامبل" حول فساد المقاييس المعيارية، حال استمرار تبنيها لفترة طويلة من الزمن، وذلك نسبة إلى دراسة دونالد كامبل حول برامج التغيير المخططة، إذ خلص من دراسة الخبرة الأمريكية بشكل أساسي إلى أنه "كلما ازداد تبني مؤشرات اجتماعية كمية في عمليات صنع القرارات الاجتماعية (وتقييم الأداء) لفترات طويلة، ازداد تعرض هذا المؤشر لضغوطات الفساد، (والإفساد والتلاعب من جهة)، وازدادت احتمالات تشويهها وإفسادها للعمليات الاجتماعية التي يفترض بها رصدها ومراقبتها.

ومن أدنى درجات هذه الإشكالية حدة، وإن كان أكثرها شيوعاً، هي تحول عمليات التقييم ومع زيادتها إلى طابع شكلي (استيفاء ورقي أو مستندي) دون تطوير حقيقي، حيث يتم استنزاف الوقت والموارد في إعداد التقارير المطلوبة لاستيفاء مقاييس الجودة والأداء في إطار طاحونة التقرير الضاغطة "Reporting Treadmill"، على حساب مخصصات تطوير الأداء ذاتها. وفي قضية أخرى اتُهمت الحكومة الفنزويلية منظمة الشفافية الدولية بالتحامل ضدها، ذلك أن المنظمة أثارت الجدل بدعوى ما جاء في تقرير معنون بشفافية زيادة الدخل، بأن شركة النفط الفنزويلية المملوكة للدولة فشلت في الكشف عن معلومات أساسية مثل مقدار زيادة دخل الشركة وكم

من الضرائب دفعت، ولم تقم بإعلان معلومات حسابية صحيحة، ونتيجة لذلك احتلت فنزويلا من خلال التقرير، الترتيب الأدنى ضمن شركات النفط العالمية التي تنتمي إلى 42 دولة، أما الحقيقة فهي أن التقرير كان خاطئ وكل معلومات الشركة الفنزويلية كانت متوفرة علانية. ومن جراء هذه السلوكيات المتبعة من قبل بعض المنظمات في تقاريرها ومؤشراتها، ما قد يدخل الشك في مدى قدرة المؤشرات على تعديل سلوك الدول وتوجيهها الوجهة الصحيحة فيما يخص علاقاتها بمختلف القضايا السياسية الدولية المعاصرة. (معوض، 2016، ص11)

ويتعلق ذلك بتداعيات التنبؤ الجماعي المتزامن والتنافسي لبعض المقاييس- بما يولد آثارا سلبية، فيما يطلق عليه ظاهرة السباق نحو القاع Race to the bottom. فالتنبؤ المتزامن لمقاييس سهولة أداء الأعمال أو الحريات الاقتصادية مثلا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التنافس على تقليل القواعد والضوابط التي ينظر إليها بحسبانها مقيدة للنشاط الاقتصادي، (كتخفيف الضرائب، والاشتراطات البيئية، وضمانات حقوق العمال، وغيرها)، وهو ما يقلل أي عوائد إيجابية مستهدفة، ابتداء من تبني المقاييس، وما ترشد إليه من ممارسات. (معوض، 2016، ص11)

وعلى الرغم من تنامي الوعي بالمخاطر الكوكبية المحدقة بالمصير والجوار الإنساني الكوكبي المشترك على أكثر من مستوى وقطاع، فإنه لا يمكن لأي باحث علمي ادعاء عدم وجود قدر من التحيز المعرفي والثقافي والحضاري، أو إنكاره أو تجاهل وجود عدد من الرهانات والأهداف المصالحية المصاحبة لسيرورة صناعة واستخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة. (حجاج، 2016، ص59)

غالبًا ما تفقر المؤشرات إلى صيغ واضحة للمستويات المستهدفة، مما يجعلها عرضة للتفسيرات التي تخدم مصالح سياسية أو أيديولوجية أو اقتصادية معينة. إذ أن إمكانيات التلاعب بالمؤشرات ونتائجها يأتي من التصورات الفردية أو ما يطلق عليه "انتقاء الكرز"، خاصة فيما يتعلق بميل الجهات الفاعلة إلى التركيز على المؤشرات التي تصف قصص النجاح إذ لا يركز الاستخدام الانتقائي للمؤشرات على الاهتمام بأهداف التنمية المستدامة الملائمة فحسب، بل يزيد أيضًا من خطر إهمال الموضوعات "المحظورة" مثل حقوق المرأة في البلدان التي لا تتوفر على تشريعات وحقوق لها.

من الممكن أن يظل سوء استخدام المؤشرات غير مبلّغ عنه، لأن الجهات الفاعلة التي تسيء استخدام المؤشرات لديها دافع واضح لإخفاء إساءة الاستخدام عن التدقيق النقدي والنقاش العام. فمخاطر إساءة الاستخدام مثل الاستخدام الانتقائي، وعدم الكشف عن جميع المعارف ذات الصلة أو التأطير المضلل لبعض المؤشرات تقف عاجزة أمام شفافية عمليات الاتصال والتفاعل. (Lyytimaki, 2020, 04)

خامسًا: اقتراحات لترشيد استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

لا يجوز في استخدام المؤشرات لدراسة الظواهر السياسية الدولية استبعاد أي من المؤشرات الخاصة بالظاهرة موضوع البحث دون دراسة أو تقديم إثبات، فيجب وضع ذلك نصب الأعين دائماً، لأن هناك علاقات وتداعيات لا يمكن إدراكها للوهلة الأولى، بل تبدو غير منطقية في بداياتها، ولكنها تظهر بقيمة أكبر في مراحل لاحقة. فعلى سبيل المثال الاكتشافات العلمية أو اغتيال حاكم أو الانقلاب عليه، أو حدوث كوارث طبيعية، وهو ما أطلق عليه البروفيسور وليد عبدالحى عوامل التغير المفاجئة، أو ما يطلق عليه في الدراسات المستقبلية "المتغير قليل الاحتمال" (Low Probability-High Impact). (عبد الحى، 2016، ص36).

المؤشرات ليست موجهة فقط لمساعدة صانعي القرار على تحديد مكان بناء خط سكة حديد أو مدى إمكانية الاستثمار في ذلك البلد، ولكن أيضًا تؤكد عند استخدامها على تعزيز الحكم الذاتي بين المحكومين. من خلال وضع المعايير التي يجب على الأفراد أو المنظمات أو الدول التصرف وفقها، كما يجب أن تلهم المؤشرات أولئك الذين يتم قياسهم لأداء أفضل وتحسين تصنيفهم. (Sally 2011, p09).

يمكن معالجة إساءة الاستخدام الناتجة عن عجز المعلومات جزئيًا على الأقل من خلال التواصل الواضح والصريح حول فجوات البيانات والمشكلات الأخرى التي تم تحديدها مع المؤشرات. قد ينطوي هذا على مخاطر فقدان المصداقية ومع ذلك، فإن هذا الخطر يكون أكبر إذا ظهرت شكوك حول نزاهة عملية المؤشر

جنبًا إلى جنب مع اتهامات بعدم الكشف عن قصد. لذلك يعد الاتصال المفتوح أمرًا مهمًا، خاصة وأن مستخدمي المؤشرات في كثير من الأحيان لا يمتلكون فهمًا عميقًا للتقنيات والخيارات المتعلقة بمعالجة بيانات المؤشرات. إن إنتاج واستخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، يتطلب قربًا كبيرًا من منتجي المؤشرات نحو حقل العلاقات الدولية وما يحتوي عليه من تفرعات، إضافة إلى امتلاك قدرات وسائل لتكوين واكتساب قواعد بيانات، وهو شرط أساسي لتصميم مؤشرات جديدة تستجيب للمواضيع المتعلقة بسياسة البحث والتطوير في مجال العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي يساعد على الاستخدام الأمثل لها. (Laurence, and THEVES, 2010, p04)

عند استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة يجب التمييز بين الدقة (Precision) والإحكام (Accuracy)، فاتباع الخطوات المنهجية الصارمة عند استخدام تقنية أو مؤشر معين، لا يستلزم بالضرورة الوصول إلى نتائج دقيقة، زيادة على ذلك احتمال وجود بعض الثغرات في ذلك المؤشر مما يعني أنها لا توصل بالضرورة إلى نتائج صحيحة. (عبد الحي، 2016، ص36).

إن عنصر المتابعة شرط أساسي عند استخدام المؤشرات لدراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، بمعنى ضرورة أن يكون المشروع البحثي مفتوحًا، وأن يتم إدخال المتغيرات الجديدة في بنية النموذج التحليلي وتعديل النتائج المتوقعة بما يتوافق مع ما يطرأ من تغيرات على مختلف الأصعدة. (عبد الحي، 2016، ص36)

خاتمة المقال: (نتائج وتوصيات)

بعد التعرف على مشكلة المقال وأهميتها وأهدافها والإجابة على سؤاله الرئيس، توصلنا إلى العديد من النتائج من أهمها:

- (1)- أن تحليل وتفسير ظواهر العلاقات الدولية ومنها الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، من خلال الواقع يستلزم استعمال طرق مختلطة، تجمع بين المناهج المعيارية والإحصائية.
- (2)- إن العلاقة التي تربط بين ظواهر العلاقات الدولية ومن بينها الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، والمناهج المعيارية والإحصائية تركز على الموضوعية.
- (3)- للإحصاء بشقيه الوصفي والاستدلالي، أهمية كبيرة في إرساء البحوث العلمية ودعائم العلم والموضوعية، وفي تحريرها من الميول والأهواء والنزعات الذاتية والشخصية.
- (4)- ينبغي للمؤشر الإحصائي أن يتمتع بمجموعة من الخصائص أهمها: وضوح المسمى والقدرة على قياس التغير في الظاهرة قيد الدراسة، سهولة التفسير، إمكانية المقارنة الإقليمية الدولية.
- (5)- تهدف المؤشرات إلى زيادة الدقة في التحليل والمقارنة، تجريد الظواهر من خصوصيات السياقات المحلية الاجتماعية والثقافية لتيسير المقارنة بينها.
- (6)- يقوم بإنتاج ونشر المؤشرات المختلفة مؤسسات وهيئات عدة يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات: (1)- مؤسسات عامة: وهي منظمات حكومية، (2)- مؤسسات خاصة: الشركات الاستشارية وشركات الخدمات، (3)- الجامعات العامة ومراكز البحث والأكاديميون والأفراد.
- (7)- هناك هيمنة للأجندات السياسية على المؤشرات العالمية من طرف الدول الكبرى، خاصة إذا تعرضت لضغوطات وتضمنت انتقادات موجهة لها.
- (8)- ما يعمق معضلة تأثيرات الهيمنة الغربية على المقاييس أن المناطق الأخرى في العالم، ومنها المنطقة العربية تتعامل معها بمنطق الاستهلاك البحثي، والتبعية الفكرية، دون إنكار وجود مجهودات لبناء مؤشرات وطنية.
- (9)- إن الإفراط في استخدام المؤشرات أو عدم استخدامها، يتأثر إلى حد كبير بعمليات الاتصال واختيار البيانات ومعالجتها، في حين أن سوء استخدامها يرتبط أكثر بتفسير المؤشرات من قبل المستخدمين.
- (10)- تتزايد التأثيرات السلبية للمقاييس نتيجة ما تكشفه بعض الدراسات من وجود ميل إلى تغليب توظيفها كآليات للإثابة والعقاب أكثر من تحديد المشكلات.

- (11)- قد تفتقر المؤشرات إلى صيغ واضحة للمستويات المستهدفة، مما يجعلها عرضة للتفسيرات التي تخدم مصالح سياسية أو أيديولوجية أو اقتصادية معينة.
- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنها توصي بالتوصيات التالية:
- (1)- ضرورة تكثيف الدراسات العلمية والجادة في مجالات القياس وترتيب الدول، من أجل إعطاء الفرصة للدول والحكومات حتى تقوم بعملية التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل، وتقادي الوقوع في الأزمات.
- (2)- على الدول ومختلف الفاعلين قبل اعتماد إحدى النتائج الصادرة عن مركز معين، مقارنة نتائجها مع مختلف المراكز التي لها إصدارات متشابهة، وهذا من أجل ضمان مصداقية النتائج وصحتها.
- (3)- من المهم جدا الاتفاق حول تعاريف مشتركة لظواهر سياسية معاصرة، وهذا ما سيساعد على تقريب وجهات النظر بين الباحثين وتحقيق أكبر قدر من الموضوعية.
- (4)- على الحكومات والدول في المنطقة العربية وباقي المناطق التي تشهد ركودا في إنتاج المؤشرات، دعم المؤسسات المتخصصة في القياس وإنتاج المؤشرات بغية تحقيق توازن مع الدول الغربية في عمليات الإنتاج.
- (5)- مع التسليم بوجود نتائج حقيقية ناتجة عن المؤشرات والتي تصدرها مختلف المراكز، وأنها تعبر عن الواقع الذي تم قياسه وأخذ العينات منه، إلا أن هذا لا يمنع من تدخل الحكومات والقوى النافذة لتحديد وتوجيه بعض النتائج، لدى يتوجب التحلي بالموضوعية قدر الإمكان عند إصدار التقارير وترتيب الدول.

توثيق الهوامش والمراجع:

أ- المراجع باللغة العربية

أولا: توثيق الكتب

- بكار عبد الكريم، 2003، *فصول في التفكير الموضوعي*، ط3، سوريا، دار القلم، ص 50-56.
- بلعوي علا فؤاد، 2018، *نماذج ترتيب الدول طبقا للمؤشرات السياسية والاقتصادية: دراسة مقارنة*، الأردن، دار المنظومة، اربد، ص13.
- بوحوش عمار، الذنبيات محمد محمود، 2001، *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 139.
- جوزيف س. ناي، 2007، *القوة الناعمة - وسيلة النجاح في السياسة الدولية*، ط1، ترجمة: البجيرمي محمد توفيق، المملكة العربية السعودية، العبيكان، الرياض، ص27.
- حسين السيد عدنان، 2010، *نظرية العلاقات الدولية*، ط3، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص23-31.
- ربيع محمد محمود، 1987، *مناهج البحث في العلوم السياسية*، ط1، الكويت، مكتبة الفلاح، ص10.
- الصباغ عبد اللطيف، 2014، *العلاقات الدولية*، مصر، جامعة بنها، ص2.
- طاشمة بومدين، 2011، *الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، والاقترابات*، الجزائر، كنوز للنشر والتوزيع، ص 74-76.
- عبد الفتاح لؤي، 2015، *المدخل إلى علم السياسة محاضرات*، المغرب، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة، ص 13.
- العلوي محمد جمال الدين، 2012، *منهج البحث العلمي في علم السياسة*، العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص 11.
- قنصوه صلاح، 2007، *الموضوعية في العلوم الإنسانية (عرض نقدي لمناهج البحث)*، (د.م.ن)، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ص 65-66.
- ثانيا: توثيق الدوريات والمجلات
- القرشي طالب عبد الكريم، 2012، *الظاهرة الاجتماعية عند إيميل دوركايم- تحليل اجتماعي*، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، جامعة كربلاء، العراق، العدد السادس، السنة الثالثة، ص 331-332.
- حجاج قاسم، 2016، *أهمية صناعة المؤشرات في الاستشراف الاستراتيجي: مدخل معرفي منهجي*، مجلة استشراف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول، بيروت، لبنان، ص 59-60.
- حنا يوسف صابر، 2016، *لماذا يزداد الفاسدون؟ قراءة في مؤشر "الشفافية الدولية"*، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، القاهرة، مصر، ص 28.
- شادي عبد الوهاب، 2016، *مؤشر الإرهاب العالمي.. اختزال تفسيري وربط تعسفي*، مجلة السياسة الدولية، المجلد 51، العدد 204، ص 13.
- عبد الحي وليد، 2016، *تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية*، مجلة استشراف للدراسات المستقبلية، الكتاب الأول، ص 38-41.

— علي خالد حنفي، 2016، الأهمية البحثية والسياسية المتصاعدة لـ"المؤشرات"، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية، القاهرة، مصر، ص3.

— لزعر محمد أمين، 2014، منهجية تقرير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 116، ص 2.

— معوض علي جلال، 2016، مؤشرات الأداء والترتيب بين قياس القوة وقوة المقاييس، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية، القاهرة، مصر، ص 5.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية

1-Livres

-Jari Lyytimäki and other, 2020-2021, **Risks of producing and using indicators of sustainable development goals**, sustainable development, DOI: 10.1002/sd. P04-10.

-Laurence ESTERLE, and Jean THEVES, 2017, **Analysis of the different European systems for producing indicators**. Paris, France. p69-74.

- Parmenter David, 2010, **Key Performance Indicators**, New York, USA. p 04.

2- magazine

-Sally Engle Merry, April 2011, **Measuring the World Indicators, Human Rights, and Global Governance**, Current Anthropology Volume 52, Supplement 3, S83. P08-09

ج - توثيق المواقع والوثائق الإلكترونية:

— بهجت قرني، الاتجاهات الجديدة في تحليل العلاقات الدولية: إشكاليات التحول، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر 2017/12/17، انظر الرابط:

<http://www.acpss.ahram.org.eg> تاريخ الاطلاع 2019/10/20

— علي عبد سلمان، التنبؤ واستشراف المستقبل السياسي، تاريخ النشر 2019/02/24، انظر الرابط:

<http://www.burathanews.com/arabic/studies/2019/10/21> تاريخ الاطلاع

— معاذ رحاب، الفرق بين الظاهرة والمشكلة، تاريخ النشر 2018/09/24

<https://www.mawdoo3.com> تاريخ الاطلاع 2019/10/16

- موقع موسوعة الحرة- ويكيبيديا: معهد الاقتصاد والسلام، تاريخ النشر: 20 جانفي 2021،

https://en.wikipedia.org/wiki/Institute_for_Economics_and_Peace تاريخ الاطلاع: 27 جانفي 2022

— الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تاريخ النشر 2018/08/06، انظر الرابط:

<https://www.undp.org/content/undp/en/home/2020/08/06> تاريخ الاطلاع

— الموقع الرسمي لفريدوم هاوس، تاريخ النشر 2018/07/22، انظر الرابط:

<https://www.freedomhouse.org/about-us> تاريخ الاطلاع 2020/07/22

— الموقع الرسمي لمعهد الاقتصاد والسلام، تاريخ النشر 2018/07/12، انظر الرابط:

<http://www.economicsandpeace.org> تاريخ الاطلاع 2019/07/12

— منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة / مدركات الفساد، موقع المنظمة، تاريخ النشر 2018/08/17، انظر الرابط:

<https://www.transparency.org/en/2020/08/17> تاريخ الاطلاع